

[المجلد: الخامس / العدد: الثاني / (أكتوبر 2021) / الصفحات: 079-098]

التجربة المالية في التأمين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي «مع بيان أثره على تطور التمويل سلطان الإسلامي المالي»

رقيق عقبة*⁽¹⁾؛ لباز الأمين⁽²⁾.

⁽¹⁾ باحث دكتوراه، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة

✉ k.reguieg@univ-djelfa.dz

الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة [الجزائر]

✉ e.Lebbaz@univ-djelfa.dz

⁽²⁾ أستاذ محاضر «أ»، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم

إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة [الجزائر]

تاريخ النشر: 2021/10/30

تاريخ القبول: 2021/10/25

تاريخ الإرسال: 2021/10/05

الملخص: يشهد عالم الاقتصاد اليوم إقبالا كبيرا على خدمات التمويل الإسلامي بشتى صوره وأنواعه نظرا لما حققه من نتائج باهرة وكذا عدم تأثره بالأزمات المتتالية الأخيرة، الأمر الذي جعل كبريات دول العالم يخوضون في عالم المال الإسلامي بكل مكوناته، هذه الورقة البحثية مهمة للسلاسة وموجهي القرارات والباحثين في التمويل الإسلامي، وخاصة سوق التكافل ومفيدة كمبدأ توجيهي لتحديد الاستراتيجيات في الترويج لسوق التأمين والاستثمار الإسلاميين بكل أنواعه، وبصفتها قد تناولت تجارب دولة ماليزيا الرائدة في صناعة التمويل الإسلامي وخاصة التكافل الذي لعب دورا كبيرا في نجاح وتطوير هذه المنظومة المالية وزيادة حجم الأصول المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، الوكالة، المضاربة، الوديعة، المالية الإسلامية.

تصنيف «جال»: G22.



k.reguieg@univ-djelfa.dz

* البريد الإلكتروني للمُرسل:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور «الجلفة»



[Vol. 05\Nº: 02\ (October 2021)\Pages: 079-098]



The Malaysian experience in Takaful insurance as an entry point for the development of Islamic finance «And its impact on the development of Islamic finance in Malay»



Reguieg Okba⁽¹⁾; Lebbaz Elamine⁽²⁾.

⁽¹⁾ University of DJELFA [Algeria]  k.reguieg@univ-djelfa.dz

⁽²⁾ University of DJELFA [Algeria]  e.Lebbaz@univ-djelfa.dz

Received: 05/10/2021

Accepted: 25/10/2021

Published: 30/10/2021

Abstract: The economic world is witnessing a huge demand for Islamic finance services in all its forms and types due to its impressive results and its unaffected by the recent successive crises. Islamic Banking, especially the Takaful market, is useful as a guiding principle for the renewal of strategies in promoting the Islamic insurance and investment market of all kinds as it has addressed the experiences of Malaysia's leading Islamic finance industry, especially Takaful which played a major role in the success and development of this financial system and increasing the volume of Islamic financial assets.
Keywords: Takaful Insurance, Wakalah, Mudaraba, Deposit, Islamic financial.

«JEL» Classification: G22.

* Corresponding author:

k.reguieg@univ-djelfa.dz



1. مقدمة: لقد نمت صناعة التمويل الإسلامي نمواً معتبراً في العديد من دول العالم خلال السنوات الأخيرة تبعا لتقرير تومسون رويترز، وكانت الأسباب الرئيسة لهذا النمو هي كثرة الطلب على المنتجات التي تتوافق مع الشريعة وظهور البدائل الإسلامية التي باتت تنافس المجالات التقليدية المتمثلة في الأسواق التي عرفت أزمات مفاجئة والمصارف الربوية والتأمين المشتمل على عدة علل شرعية، هذه البدائل المتمثلة في الأسواق الإسلامية ومؤسسات التمويل بالصيغ الشرعية ومؤسسات التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية وكذا الصكوك قد برهنت في الواقع نجاحها وتحقيقها لنتائج معتبرة، وخاصة فيما يخص مؤسسات التمويل بالصيغ الشرعية والصكوك، في حين احتلت مؤسسات التأمين الإسلامية (التكافل) مركزاً هاماً في صناعة التمويل الإسلامي وخاصة في ماليزيا التي تعتبر رائدة في تطبيق التأمين التكافلي، تناولت هذه الورقة البحثية تجربة هذه الدولة للتأمين التكافلي ومساهمتها في تطوير التمويل الإسلامي.

1.1. إشكالية الدراسة: ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هي أسس ومبادئ التجربة الماليزية في إرساء التمويل الإسلامي وتطوير التأمين التكافلي بصفقتها رائدة التجارب الدولية في هذا المجال؟

الأسئلة الفرعية: لمعالجة هذه الإشكالية يجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التأمين التكافلي؟ وما هي صورته؟
- ما هي الاستراتيجيات التي جعلت ماليزيا تنصدر سوق المال الإسلامي؟
- ما هي طبيعة التجربة الماليزية للتأمين التكافلي وأثرها على المالية الإسلامية؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- أسس ومبادئ التجربة الماليزية في إرساء التمويل الإسلامي وتطوير التأمين التكافلي تتمثل في تطوير الجانب التنظيمي والقانوني والمحاسبي للمالية الإسلامية والدعم ببرامج بحثية وتعليمية مكثفة وتطويرها ونشر الوعي التعليمي ووجود دور فعال للقطاع الحكومي والخاص.

- فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر معنوي للتأمين التكافلي على تطور التمويل الإسلامي الماليزي.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- التعرف على التأمين التكافلي وصوره المختلفة.
- التعرف على التمويل الإسلامي في العالم وإلى أين وصل في الدول غير الإسلامية.
- معرفة تجربة ماليزيا في خوضها للتمويل الإسلامي وخاصة التأمين الإسلامي واستخلاص نتائج وتوصيات تفيد في دراسة المال الإسلامي قصد اتباع أقصر السبل وأقلها تكلفة من خلال التجارب الدولية.
- قياس أثر التأمين التكافلي على حجم الأصول المالية الإسلامية للفترة الممتدة بين سنة 2006 و2014.

4.1. منهج الدراسة: استخدمنا في هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي كمنهج أساسي نسعى من خلاله إلى إظهار أهم الأسس الفكرية التي جعلت من ماليزيا رائد الصناعة المالية الحديثة، كما غلب على الدراسة الأسلوب التحليلي من أجل الوصول إلى أهم الأسس التي طورت من خلالها ماليزيا التأمين التكافلي ثم استخدام نتائج برنامج «Eviews» لدراسة فرضية العدم التي تنص أنه لا يوجد أثر معنوي للتأمين التكافلي على تطور التمويل الإسلامي المالي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2. الدراسات السابقة:

أ) دراسة مريم زغلامي ولطيفة بهلول: مقال بعنوان: "أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي المالي مع الإشارة إلى التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق:"

عالجت الدراسة إشكالية: ما هو تأثير التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا؟ وكيف يمكن أن يكون أداة لتطوير سوق التأمينات الجزائري؟، وقد تطرقت الدراسة إلى تحليل واقع التأمين التكافلي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، ومدى دعمه لمختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الإنتاجية مما ينعكس إيجاباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوره وقد خلصت الدراسة بالنتائج التالية: خلصت الدراسة إلى أن للتأمين التكافلي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي المالي كما يمكن أن يكون له أثر كبير في تطوير سوق التأمينات الجزائري.

ب) دراسة حورية عبد العزيز ورشيد درغال: مقال بعنوان: "إسهامات التأمين التكافلي في تمويل التنمية الاقتصادية": تطرقت الدراسة إلى بيان الأطر النظرية والعملية والتنمية للتأمين التكافلي، وبيان مدى تنوع الصيغ الإدارية والاستثمارية المنتهجة في مؤسسات التأمين التكافلي وأثرها الاقتصادي التنموي، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الأثر الاقتصادي والدور التنموي لمؤسسات التأمين التكافلي.

ج) دراسة مهلي كنزة: مقال بعنوان: "The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia"

بينت الدراسة مكانة التأمين التكافلي في تمويل الاقتصاد، باعتباره أحد قنوات التمويل الإسلامي، على ضوء النمو الذي شهده التأمين التكافلي في العقود الأخيرة من خلال دراسة حالة ماليزيا، كما بينت الدراسة أنه من بين العقبات التي تواجه التأمين التكافلي الجانب التشريعي للنظام وإعادة التكافل، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزه التأمين التكافلي في ماليزيا، يظل دوره في التمويل الإسلامي محدوداً مقارنة بأسواق البنوك والصكوك.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: اختلفت دراستنا مع الدراسة الأولى في كونها قد تطرقت إلى أثر التكافل على الناتج المحلي الإجمالي وليس على أصول المالية الإسلامية، واختلفت مع الدراسة الثانية كونها لم تتطرق إلى الدراسة الكمية أو القياس الكمي، واكتفت ببيان الأطر النظرية والعملية والتنمية للتأمين التكافلي، أما الدراسة الأخيرة فلم تتطرق إلى الأثر كما بينته دراستنا هذه بل بينت فقط مكانة التأمين التكافلي في تمويل الاقتصاد.

2.2. التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي: جاء التأمين التعاوني أو التكافل كبديل للتأمين التجاري الذي أصدرت بشأنه الجامع الفقهي عبر أزمنة وجهات مختلفة وخلاصة ما جاء فيها أن التأمين التجاري من العقود المحرمة، سواء كان تأميناً على الحياة أو الممتلكات... أو غير ذلك، ويدل على حرمة مجموعة من النصوص والقواعد الشرعية، من هذه القواعد ما يلي:

- التأمين عقد من عقود الغرر، وعقود الغرر ممنوعة محرمة شرعاً.

- عقود التأمين من القمار.

- التأمين يتضمن ربا النسيئة والفضل، وذلك في حالة التعويض.

- التأمين من أكل أموال الناس بالباطل

- في عقود التأمين إلزام بما لا يلزم شرعاً.

وحيث شرع الشارع في جواز الزيادة والنقصان في التبرعات حالة الدفع والأخذ؛ كونها أعمال تعاونية مصداقاً لقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب" (القرآن الكريم: نهاية الآية 2 من سورة المائدة)، فلا يجوز ذلك في المعاوضات؛ لأنه "يغتفر من الغرر في التبرعات غير الربحية ما لا يغتفر في المعاوضات، ولأن المعاوضات قائمة على المشاحة، بخلاف التبرعات فإنها قائمة على المساحة والإحسان.

لقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في كتاب يضم 1385 صفحة، من ضمنها معياران يخصان التأمين التكافلي وهما المعيار رقم 26 يتعلق بالتأمين الإسلامي والآخر يتعلق بإعادة التأمين الإسلامي وقد جاء بالمعيار رقم 26 بأن التأمين الإسلامي هو: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق. وأما التأمين التقليدي فهو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه، وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر، وحكم التأمين التقليدي أنه محرم شرعاً (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 685)

ويلتزم فيه أي التأمين التكافلي المشتركون بدفع أقساطهم بنية التعاون لفائدتهم، وتعويض من يصيبه ضرر منهم، وهذه الاشتراكات تكون بصندوق يقوم بإدارته هيئة يعينها حملة الوثائق، تطبيقاً لنظرية الوكالة سواء كانت منهم أو من خارجهم، على أساس الوكالة بأجر، وتستثمر هذه الهيئة أصول التأمين إما عن طريق المضاربة أو عن طريق الوكالة بالاستثمار.

1.2.2. خصائص مكونات شركة التأمين الإسلامي:

أ- الفرق بين الشركة المساهمة المديرة للتأمين وصندوق حملة الوثائق: بينت المعايير الشرعية بما تختص به كل من الشركة المساهمة المديرة للتأمين وصندوق حملة الوثائق: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 686)

- الشركة المساهمة المديرة للتأمين: تختص برأس مالها وعوائده، والأجر الذي تأخذه عن الوكالة، ونسبتها المحددة من الربح المحقق عن استثمار موجودات التأمين على أساس المضاربة، أو الأجر المحدد على أساس الوكالة بالاستثمار، وتحمل الشركة جميع مصروفاتها الخاصة بأعمالها، ومن تلك المصروفات مصروفات استثمار موجودات التأمين.

- صندوق حملة الوثائق: يختص بالاشتراكات وعوائدها وما يتم تكوينه من مخصصات واحتياطيات متعلقة بالتأمين وبالفائض التأميني، وتحملون جميع المصروفات المباشرة المتعلقة بإدارة عمليات التأمين.

ب- العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي: وينشأ من خلال هذا النوع من التأمين علاقات تعاقدية بين مختلفة الأطراف وهي:

عقد مشاركة، علاقة الوكالة، علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار، علاقة التزام بالتبرع، علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر:

- عقد المشاركة: تكون بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، إذا كانت تديره شركة.

- علاقة الوكالة: بين الشركة وصندوق حملة الوثائق من حيث الإدارة

- علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار: من حيث الاستثمار

- علاقة التزام بالتبرع: بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك.

- علاقة التزام بتغطية الضرر: بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض حيث يلتزم الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 687).

2.2.2. مبادئ التمويل الإسلامي في شركة التأمين الإسلامي: كما بينت المعايير الشرعية أنه لا يعد تأميناً إسلامياً إلا إذا تم تدوين المبادئ التالية:

- يتبرع المشترك بالاشتراك وعوائده لحساب التأمين لدفع التعويضات، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة.

- إنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم.

- الشركة وكيلا في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكالة في استثمار موجودات التأمين.

- يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعوائد استثماراتها، كما أنه يتحمل التزاماتها.
- يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على ألا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض
- صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين، والفوائض المتركمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة.
- أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة.
- التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستثماراتها، وخاصة عدم التأمين على المحرمات، أو على أغراض محرمة شرعاً.
- تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاوها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص ص 687، 688).

3.2. طبيعة التكافل في ماليزيا:

- 1.3.2. نشأة صناعة التكافل في ماليزيا: بدأت صناعة التكافل في ماليزيا تكتسب زخماً عندما شكلت الحكومة الماليزية، في أكتوبر 1982، فريق عمل خاصاً لاستكشاف جدوى إنشاء شركة تأمين إسلامية. من هذه الدراسة واستناداً إلى توصياتها، تم نشر قانون التكافل لعام 1984 ودخل حيز التنفيذ بعد ذلك.
- للهولة الأولى، لم يبد أن هناك فرقاً كبيراً بين التأمين التقليدي والتكافل من حيث المفهوم، حيث أن كلاهما يوافق على المبدأ الثابت منذ زمن طويل وهو "تجمع الكثيرين لمساعدة القلة البائسة". تلتزم جمعية التكافل الماليزية بتعزيز اهتمام أعضائها والإشراف على ممارسة التنظيم الذاتي في صناعة التكافل. قدمت خارطة طريق جمعية التكافل الماليزية في عام 2006 اتجاه الجمعية وتركيزها وتم وضع استراتيجية ذات أربعة محاور تهدف إلى تحقيق حصة 20 % في صناعة التأمين الشاملة بحلول عام 2010. وينصب التركيز، من بين أمور أخرى، على العلامات التجارية والوعي والاتصالات والخدمات المشتركة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا وفرص الاستثمار والعلاقات مع المنظمين. تعتبر هذه الاستراتيجيات قابلة للتحقيق، وكان التعاون الوثيق بين الأعضاء لإنجاحها هو مفتاح نجاحها.

وقد تم تشكيل اتفاقية عرفت باتفاقية مشغلي التكافل (ITA) حيث تم توقيع هذه الاتفاقية رسمياً في 22 ماي 2008 بين جميع مشغلي التكافل، وتضع الاتفاقية أساساً معياراً مشتركاً بين جميع المشغلين لتنظيم ومراقبة الأمور المتعلقة بالفحص المسبق للعقد للوكلاء ونظام تسجيل الوكالات ومدونة أخلاقيات المهنة، والامتثال لتعريف التكافل العامة لأعمال السيارات والحرائق. كان الهدف من تطبيق الاتفاقية هو جعل الصناعة أقوى من حيث تبسيط ممارسات السوق بين المشغلين، وكذلك تنسيق صناعة التأمين التكافلي والتقليدي (جمعية التكافل الماليزية).

2.3.2. العلاقات التعاقدية المختلفة المنظمة للتكافل في ماليزيا: استنادا إلى المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين فقد اتخذت ماليزيا نظامها للعلاقات التعاقدية المختلفة المنظمة للتكافل كما يلي:

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة إذا كانت تديره شركة.
- علاقة الوكالة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق من حيث الإدارة.
- علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار من حيث الاستثمار.
- علاقة التزام بالتبرع بين حملة الوثائق والصندوق عند الاشتراك.
- علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح بين المستفيد والصندوق عند التعويض.

3.3.2. علاقة شركات التكافل بالمشاركين في ماليزيا: أما عمليا فتتخذ شركات التكافل العلاقة بينها وبين المشاركين 3 أنواع أو أسس هي:

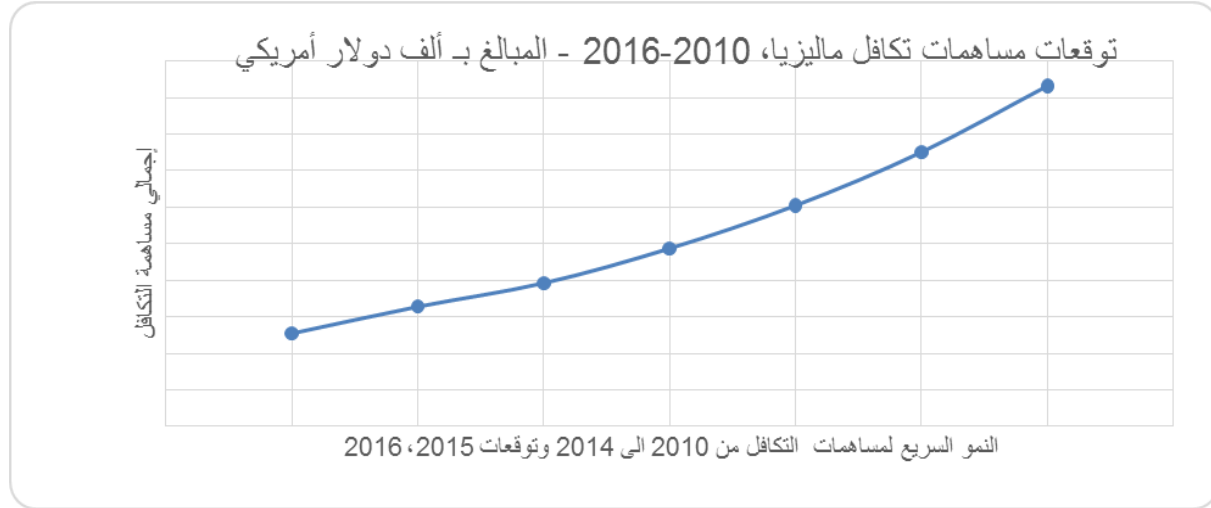
أ- التكافل على أساس الوكالة فقط: يضع المشاركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع للتعاون على تفتيت الأخطار، وتدير شركة التكافل صندوق التبرع بدفع التعويضات، ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر، يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.

ب- التكافل على أساس الوكالة المعدلة: الفرق الرئيس بين الوكالة فقط والوكالة المعدلة هو اشتراك شركة التكافل مع المشاركين في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز (تكييفها على الجعالة)، أو ما يسمى بمكافأة الأداء.

ج- التكافل على أساس الوكالة والمضاربة: هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة فقط فيما يتعلق بالوكالة على إدارة عملية التأمين من جانب أجرة الوكالة، وتختلف معها في الجزء الثاني فتعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، وتعتمد الثانية المضاربة، فهي لا تكون ضامنة حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، ولا تأخذ أجرا بل تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن وجد.

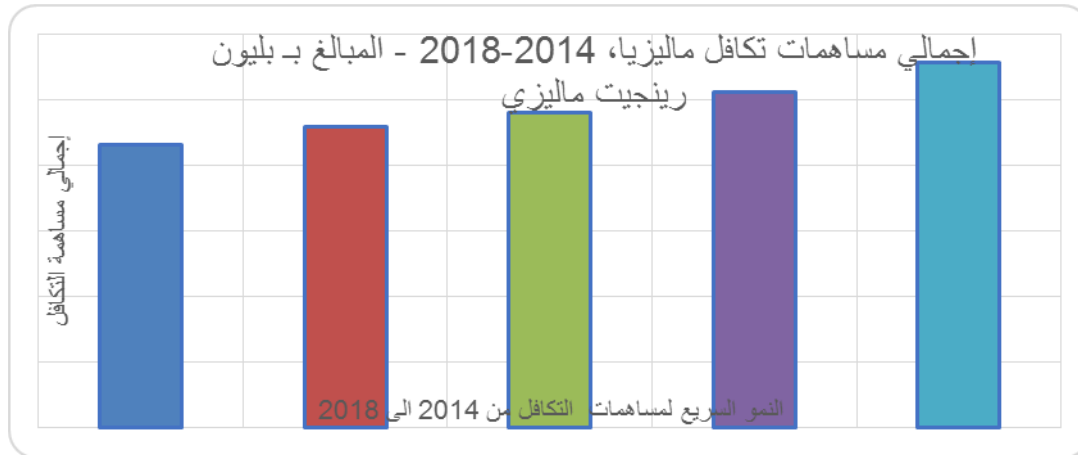
د- التكافل على أساس الوديعة: يشارك المشاركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو النهدي أو الشركة التعاونية، ويكون للصندوق شخصية اعتبارية، وتقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما عدا التعويضات وأجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق. لا يطالب المشاركون بنصيب في عائد استثمارات شركات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة قد تتعرض لها الشركة. بينما يعود الفائض التأميني بكامله إلى المشاركين، إلا إذا أُلزم البنك المركزي تخصيص احتياط، أو إعادة التكافل (محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، 2013، ص 7، 8، 9، 10، 11).

4.3.2. النمو السريع لسوق التكافل في ماليزيا: لقد شهدت ماليزيا تطورات متسارعة في معدلات نمو التكافل بين سنتي 2010-2016 حيث يلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع معدلات نمو التكافل كل سنة وبوتيرة شبه ثابتة، ما يدفعنا الى القول ان المواطنين في ماليزيا كانوا يفضلون المشاركة في التكافل سنويا دون المنتجات التقليدية الاخرى، والرسم الآتي يبين الارتفاع المتزايد لمساهمات التكافل في ماليزيا من سنة 2010 إلى سنة 2016 كما هو موضح بالشكل:



Source: Dynamics Malaysian Takaful, A 30th anniversary preview edition, Nov 2014- MTA & EY

وفيما يلي تطور إجمالي مساهمات التكافل العام من سنة 2014 إلى سنة 2018:



Source: Justin Lim, "2019 Malaysia's takaful growth to stay moderate" / The Edge financial daily , <https://www.theedgemarkets.com/article/malaysias-2019-takaful-growth-stay-moderate>

4.2. استراتيجيات جعلت ماليزيا تتصدر سوق المال الإسلامي: تتصدر ماليزيا قائمة الدول التي تنشط في مجال المالية الإسلامية نظرا لكبر حجم التعاملات المالية الإسلامية وعدد الابتكارات المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية إلى جانب تطوير هذه النظام، فالمستجدات أوضحت أنه في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة في قطاع المالية، تسيطر ماليزيا على 51% من سوق الصكوك العالمي البالغ حجمها 396 مليار دولار، هذه النتائج الإيجابية المحققة أتت بعد جهود ماضية مارستها الإدارة المالية تمثلت في تطبيق استراتيجيات أهمها:

تطوير الجانب التنظيمي والقانوني والحاسبي للمالية الإسلامية، الدعم ببرامج بحثية وتعليمية مكثفة وتطويرها، نشر الوعي التعليمي، دور فعال للقطاع الحكومي والخاص (الإمام محمد محمود، 2019):

1.4.2. نشر الوعي التعليمي: في غياب الوعي التعليمي والتثقيفي بالمالية الإسلامية تسبب في تغييب قطاعات واسعة من الناس في العديد من الدول الإسلامية عن معرفة حقيقة النظام المالي الإسلامي ومميزاته والفرص التي يمنحها لمستخدميه، استطاعت ماليزيا نشر الوعي العلمي بين الناس حول أهمية المالية الإسلامية وأنها تمنح امتيازات للعملاء والمستثمرين، وإقناعهم بأهمية هذا النظام المالي الأمر الذي جعل مسار المالية الإسلامية في تطور مستمر، حيث أن عملية نجاح التثقيف ونشر الوعي بخصوص نتائج تطبيق منظومة مالية إسلامية وما تحمله من عوائد على المستفيدين وعلى المؤسسات المالية الإسلامية وعلى الدولة تحمل بعد أخلاقي وتشريعي، بالإضافة إلى قدرة هذه المنظومة على التغلب على الكثير من مشاكل النظام المالي الربوي خاصة ما يتعلق منه بجانب "تحديد المخاطر" وغياب الجانب الاجتماعي في المنظومة الربوية بسبب الجشع الذي أصاب المستثمرين والشركات، وأن هذا النظام قادر على تلبية احتياجات المسلم في مجال الخدمات المالية بطريقة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما فتح لها أبواب التميز في هذا القطاع، وقد تمت عملية نشر الوعي التعليمي بواسطة مجموعة من الوسائل كالمؤتمرات، الندوات، النقاشات الجامعية، والبرامج التلفزيونية والإذاعية.

2.4.2. دور فعال للقطاع الحكومي والخاص: أدركت ماليزيا أن تدخل الحكومة في إنجاح العمل بمنظومة مالية إسلامية بات من الضروري للأسباب التالية:

- الحكومة هي المخولة على وضع القوانين والتنظيمات والأطر والتعبئة للمنظومة المالية الإسلامية.
- إنشاء هيآت رقابية ومؤسسات تنظيمية خاصة بالعمل على تسهيل وتطوير أداء سوق المال الإسلامي.
- زيادة الثقة للمستثمرين وبالتالي دفع القطاع الخاص إلى لعب الدور المنوط به في تعريف وتطوير المنظومة المالية الإسلامية مما شكل التلاحم بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص دفعة قوية للنظام المالي الإسلامي.
- الدعم الحكومي للمالية الإسلامية منح دفعا قويا وصلابة في مواجهة التحديات كما أكسبته ثقة تنمو وتزايد مع تطور وانتشار خدمات المالية الإسلامية في ربوع البلاد.
- استفاد القطاع الخاص من المنظومة المالية الجديدة خاصة بعد نجاح العديد من مؤسسات المالية الإسلامية في تصميم آليات قرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

- ساهمت هذه المنظومة في انتعاش الاقتصاد وخفض نسبة البطالة خاصة بين الطبقات الفقيرة وانتعاش سوق الصكوك وزيادة اقبال المستثمرين.

- هناك مؤسسات مختصة تسعى على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية بشكل مستمر وفقا لحاجيات السوق المالي الإسلامي ومستلزمات التطور المالي المتسارع.

3.4.2. دعم البحث والتطوير: أنشأت الحكومة مراكز بحث وقامت بتقديم مساعدات للجامعات من أجل البحث في مجال المالية الإسلامية ودعم الابتكارات وإيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي تواجهها هذه المنظومة، كما فتحت معاهد متخصصة لتكوين إطارات متخصصة في المالية الإسلامية قصد تشغيلهم في البنوك وباقي المؤسسات المالية الإسلامية.

وقد نتج عن اتباع هذه الاستراتيجيات تربع ماليزيا على عرش الصناعة المالية الإسلامية، حيث جاء في تقرير وكالة تومسون رويترز لتقييم أداء المالية الإسلامية ان ماليزيا تعتبر الدولة الأفضل في مجال المالية الإسلامية، وهذا بعد ان حصلت على 4 نقاط من أصل 6، هذا تقييم شمل 70 دولة وبذلك تربعت ماليزيا على القمة كأفضل دولة في مجال المالية الإسلامية.

5.2. العوامل المشجعة على الاستثمار في التأمين التكافلي: إن تفضيل العملاء للمنتجات المالية الإسلامية ومنها المنتجات التأمينية التي تصدر تحت صيغة التأمين التكافلي يسبب في خلق سوقا واسعة للتأمين التكافلي في الدول العربية والإسلامية وكذلك وجود سوق متنامي للتأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول العربية والإسلامية، كما أن وجود شركات لإعادة التأمين تعمل طبقا لمبادئ التأمين التكافلي وتغطي أخطاره بما يسمى إعادة التكافل قد أدى الى ظهور شركات جديدة للتكافل والأهم من ذلك قد ساهم بشكل كبير وجود اعتماد الحكومات لبعض الدول لجعل التكافل هو التأمين المعتمد كحالة السودان والسعودية، كما شجعت ماليزيا والكويت وقطر الاستثمار في مجال التأمين التكافلي (سامر مظهر قنطقجي، 2010، ص 9).

وفي الأخير وبصفة عامة، لقد حقق التمويل الإسلامي خطوات كبيرة هذ القرن، حيث يتوقع أن يصل إجمالي الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 3.8 تريليون دولار بحلول عام 2022، وفقاً لتقرير طومسون رويترز. حيث ترتفع هذه الأصول كل سنة بعدما كانت 2.2 تريليون دولار عام 2016، مع حوالي 1400 مؤسسة مالية إسلامية تعمل الآن في 80 دولة (وكالة رويترز، 2019)، ولقد كان التكافل عنصرا بارزا في هذا التمويل وقد أثبتت ماليزيا تقدمها في هذا المجال حيث حققت تقدما في صناعة التكافل الإسلامي وقصة نجاحها في مجال التكافل، تكمن في أن هذه الصناعة قد حظيت بدعم لا متناهي من طرف الحكومة والبنك المركزي، أين تم رسم مخطط استراتيجي بدأ منذ عام 2001، وتضافرت معها جهود علماء وأكاديميين ورجال الميدان أرادوا فعلا النهوض بهذا الاقتصاد، ولقد أثمرت هذه الجهود في إنجازات معتبرة، على مستوى الصعيدين المحلي والدولي، حيث تعدت التجربة الماليزية السوق العالمية، وكان من مبادرات الحكومة خطوات كبرى أمكنت

تعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل، كتحديد بعض الضرائب، وإعفاء بعضها الآخر للفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعاً لها، والسماح لإنشاء شركات أخرى، إضافة لنوافذ التكافل، بل وسمحت لشركات التكافل الأجنبية بالاستثمار في ماليزيا، وهذا يؤكد وضوح الرؤية والاستراتيجية والتخطيط لدى الحكومة ومؤسساتها، وكذلك المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك المؤسسات المالية الإسلامية واستلهم الجميع هذه الرؤية الشاملة التي خطط لها رئيس الوزراء مهاتير محمد منذ فترة طويلة، وأطلق عليها اسم «رؤية 2020»، حيث أدى خلق إطار قانوني شامل للتكافل إلى بناء أرضية قوية وثابتة لصناعة التكافل (محمد أكرم لال الدين، 2019، ص 669).

نظام التمويل الإسلامي في ماليزيا شجع كثيراً نمو التأمين التكافلي، حيث يعتبر التكافل نظاماً متكاملًا مع المنظومة المالية الإسلامية لأن استثمارات التكافل موجهة للمنظومة المالية الإسلامية وأنظمة الاقتصاد الإسلامي لا تستغن عن خدمات التأمين التكافلي، وبالتالي فهما يخدمان بعضهما البعض، فالانتعاش الاقتصادي يقود نمو التكافل في ماليزيا، فمن المرجح أن يواصل قطاع التكافل الماليزي نموه المطرد في عام 2021 وسط مبادرات حكومية ونظام تمويل إسلامي داعم، إضافة إلى زيادة الرقمنة وزيادة الوعي مما عزز النمو الاقتصادي القوي، الذي تتوقعه وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية بنسبة 6.7% في عام 2021.

تشمل منظومة التمويل الإسلامي النابضة بالحياة في ماليزيا البنوك الإسلامية والشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومديري الصناديق الإسلامية والصناعات الحلال التي تسعى للحصول على منتجات التكافل. يعد التأمين المصرفي أحد قنوات التوزيع الرئيسية لمنتجات التكافل. كما ينشأ طلب التكافل أيضًا من إصدار الصكوك، والذي يشكل أكثر من 60% من الإصدارات المحلية المعلقة وغالبًا ما يرتبط بالمشاريع والتأمين على الأصول الأساسية. يمكن لشركات التكافل أيضًا استثمار السيولة في الصكوك المتنوعة والخيارات الإسلامية الأخرى.

تتوقع وكالة فيتش أن يستمر تغلغل التكافل في الارتفاع، بدعم من المبادرات الحكومية لتقديم المساعدة المالية لأقل 40% من أصحاب الدخل لشراء التأمين والتغطية التكافلية بموجب مخطط "Perlindungan Tenang" واصل التكافل الماليزي تحقيق مكاسب في سوق التأمين خلال جائحة عام 2020؛ شكلت 38% من سوق التأمين على الحياة المحلي في النصف الأول من 2020 (موقع وكالة فيتش، 2021).

3. الطريقة والإجراءات: من أجل دراسة مدى أثر التأمين التكافلي على المالية الإسلامية في ماليزيا، نلقي نظرة على سوق التكافل في هذا البلد ونرى تطور أصول التكافل عبر عدة سنوات، كما نلقي نظرة على تطور مجمل أصول المالية الإسلامية عبر نفس هذه السنوات، ثم ندرس إحصائياً مدى تأثير أصول المالية الإسلامية بالتأمين التكافلي

1.3. أصول التكافل في ماليزيا: لقد بينت أصول التكافل في ماليزيا من 2006 إلى 2014 تطورا كبيرا (أنظر الجدول رقم (2) بالملاحق)، ففي سنة 2006 كان مجموع أصول التكافل 6898 بليون ريجنت ماليزي وبلغت 21954 بليون ر.م سنة 2014 بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 15.75% خلال هذه الفترة، ويبين الشكل رقم (1) بالملاحق تطور أصول التأمين التكافلي خلال هذه الفترة.

2.3. أصول التمويل الإسلامي: كما بينت أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا من 2006 إلى 2014 تطورا ملاحظا (أنظر الجدول رقم (3) بالملاحق)، حيث في سنة 2006 كان مجموع أصول التمويل الإسلامي 73368 بليون ريجنت ماليزي ووصلت إلى 331863 بليون ر.م سنة 2014 بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 20.82% خلال هذه الفترة، ويبين الشكل رقم (2) بالملاحق تطور أصول التمويل الإسلامي خلال هذه الفترة.

3.3. متغيرات ونموذج الدراسة: الجدول رقم (4) بالملاحق يبين الحجم الإجمالي لأصول التمويل الإسلامي ويقابله مجموع أصول التكافل للفترة من سنة 2006 إلى 2014، والعلاقة بينهما طردية كما أثبتته دوال برنامج "Excel" والظاهرة أسفل الجدول، كما أوضح بالشكل رقم: 3 هذه العلاقة الطردية والذي هو من مخرجات برنامج "Eviews"، ويؤيد ذلك نموذج الانحدار الخطي البسيط المحسوب وفق طريقة المربعات الصغرى عن طريق استخدام برنامج "Eviews10" والذي بين طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وأن النموذج خال من معوقات لقياس ثم التحليل اقتصاديا، وفيما يلي متغيرات هذا النموذج:

المتغير المستقل "TAK" وهو: مجموع أصول التكافل.

المتغير التابع "FIN" وهو: الحجم الإجمالي لأصول التمويل الإسلامي.

أما السلسلة الزمنية للدراسة فهي الفترة الممتدة بين 2006 و 2014، وقد أعطى برنامج "Eviews10" النتائج المبينة بالجدول رقم: 5 بالملاحق وأهما ما يلي:
معادلة خط الانحدار البسيط:

$$FIN = 63893.86 - TAK * 16.50366$$

4. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة):

1.4. اختبار الفرضية:

- فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر معنوي للتأمين التكافلي على تطور التمويل الإسلامي الماليزي.

والجدول الآتي يبين نتائج تفصيلية لاختبار الفرضية:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار الفرضية مستخرج من جدول مخرجات برنامج "Eviews":

النموذج	اختبار التأثير T.test معامل TAK	معامل التحديد R^2	اختبار جودة المتغيرات المستقلة F.test	درجة الارتباط بأصول المالية الإسلامية R	
16.50366 X - 63893.86-Y=	13.05269	%96.05	170.3727	%98	أصول التكافل
	0.0000		0.000004		مستوى الدلالة

2.4. التحليل الإحصائي: إن العلاقة الطردية بين المتغيرين واضحة من خلال معامل مجموع أصول التكافل والذي إشارته موجبة، فكلما زادت أصول التكافل بمقدار واحد بالمائة كلما زادت أصول التمويل الإسلامي بنسبة 16.50366 % وقد بين الجدول أيضا أن معامل التحديد « R^2 » يساوي %96.05 وهو معدل قوي جدا مما يدل على القوة التفسيرية لمعادلة خط الانحدار، وتعني أن %96.05 من التغير الذي يحدث في مجموع أصول التكافل يفسرها التغير في أصول التأمين التكافلي، والنسبة الباقية المقدرة بـ 3.95% تفسرها متغيرات أخرى. ومن معامل التحديد « R^2 » نستنتج أن معامل الارتباط «R» يساوي %98 مما يدل على الارتباط قوي جدا بين مجموع أصول التكافل وأصول التمويل الإسلامي، كما أن القيمة الاحتمالية لـ «T» = 0.0141 وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي للتأمين التكافلي على التمويل الإسلامي المالي، وبصيغة أخرى إن التكافل له تأثير إيجابي بمقدار 16.50% على التمويل الإسلامي.

ونستنتج من الجدول أيضا جودة النموذج ككل من خلال الإحصائية «F» حيث بين جدول Eviews قيمة اختبار "F" المحسوبة 170.3727 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.000004 ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على جودة نموذج العلاقة بين مجموع أصول التكافل وأصول التمويل الإسلامي وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء.

وننظر فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي متسلسل أم لا فقيمة: «Durbin-Watson stat» والتي تساوي 0.717120 وهي قيمة تقل عن 1.3 وبالتالي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3.4. التحليل الاقتصادي: توجد علاقة طردية بين مجموع أصول التكافل وأصول التمويل الإسلامي وارتباط قوي جدا بينهما وأن هناك أثر معنوي للتأمين التكافلي على تطور التمويل الإسلامي المالي، وأن مجموع أصول التكافل له معنوية كبيرة في التأثير على أصول التمويل الإسلامي المالية، إذ أن نجاح وتطور عمليات التكافل سوف تؤدي حتما إلى نجاح وتطور المالية الإسلامية في ماليزيا ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5. الخاتمة: لقد حقق التمويل الإسلامي خطوات كبيرة بوصول إجمالي الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى تريليونات من الدولارات مع تزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية في أكثر من 80 دولة، ولقد كان التكافل عنصراً بارزاً في هذا التمويل وقد أثبتت ماليزيا تقدمها في هذا المجال حيث حققت تقدماً في صناعة التكافل الإسلامي وقد بينا أن نجاحها في مجال التكافل يكمن في أن هذه الصناعة قد حظيت بدعم لا متناهي من طرف الحكومة والبنك المركزي، حيث تم رسم مخطط استراتيجي منذ سنوات، وتضافرت معها جهود علماء ورجال ميدان مخلصين أرادوا فعلاً النهوض بهذا الاقتصاد، ولقد أثمرت هذه الجهود في إنجازات معتبرة، على مستوى الصعيدين المحلي والدولي، حيث تعدت التجربة الماليزية السوق العالمية، وكان من مبادرات الحكومة خطوات كبرى أمكنت تعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل وإنشاء شركات أخرى سواء محلية أو السماح لشركات التكافل الأجنبية بالاستثمار في ماليزيا، ودعم سوق التكافل بالتشجيع على إنشاء مؤسسات إعادة التكافل الضرورية لنجاح سيرورة وعمل مؤسسات التأمين التكافلية.

استطاعت ماليزيا نشر الوعي العلمي بين الناس حول أهمية المالية الإسلامية وأنها تمنح امتيازات للعملاء والمستثمرين، وتبيان نتائج تطبيق منظومة مالية إسلامية وما تحمله من عوائد على المستفيدين وأن هذا النظام قادر على تلبية احتياجات المسلم في مجال الخدمات المالية بطريقة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، بواسطة مجموعة من الوسائل كالمؤتمرات، الندوات، النقاشات الجامعية، والبرامج التلفزيونية والإذاعية، كما أدركت ماليزيا أن تدخل الحكومة في إنجاح العمل بمنظومة مالية إسلامية بات من الضروري لأنها هي المخولة على وضع القوانين والتنظيمات والأطر والتعبئة للمنظومة المالية الإسلامية والقادرة على إنشاء هيئات رقابية ومؤسسات تنظيمية تعمل على تسهيل وتطوير أداء سوق المال الإسلامي، وقامت بتشكيل مؤسسات مختصة تقوم على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية بشكل مستمر وفقاً لحاجيات السوق المالي الإسلامي ومستلزمات التطور المالي المتسارع، كما أنشأت الحكومة مراكز بحث وتقديم مساعدات للجامعات من أجل البحث في مجال المالية الإسلامية ودعم الابتكارات وفتح معاهد متخصصة لتكوين إطارات متخصصة في المالية الإسلامية مما أدى إلى خلق إطار قانوني شامل ليس للتكافل فقط بل للمالية الإسلامية ككل وبناء أرضية قوية وثابتة لهذه الصناعة، لأنه كما استنتجنا من خلال الدراسة التطبيقية أن التكافل والمالية الإسلامية يخدمان بعضهما البعض وأن نجاح وتطور التكافل سيؤدي حتماً إلى تطور المالية الإسلامية.

وفي الأخير تبرز لنا مجموعة من الاقتراحات في هذا الإطار نوجزها فيما يلي:

- يجب علينا الاستفادة من نتائج ماليزيا وما ووصلت إليه وخاصة الأفكار الداعية إلى تبني أنظمة التمويل الإسلامية بكل مكوناتها ودعمها بمقتضيات نجاح هذه الأنظمة ومقوماتها الفعالة والكفؤة.
- نشر الوعي التعليمي والتثقيفي بالمالية الإسلامية بواسطة مجموعة من الوسائل كالمؤتمرات، الندوات، النقاشات الجامعية، والبرامج التلفزيونية والإذاعية لمعرفة حقيقة النظام المالي الإسلامي ومميزاته والفرص التي يمنحها لمستخدميه.

- منح امتيازات للعملاء والمستثمرين وإقناعهم بأهمية هذا النظام المالي.
 - الترويج بأن المنظومة المالية الإسلامية وما تحمله من عوائد على المستفيدين وعلى المؤسسات المالية الإسلامية وعلى الدولة تحمل بعد أخلاقي وتشريعي وأنه يمكنها التغلب على الكثير من مشاكل النظام المالي الربوي.
 - غياب الجانب الاجتماعي في المنظومة الربوية جعلت هذا النظام قادر على تلبية احتياجات المسلم في مجال الخدمات المالية بطريقة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
 - تساهم هذه المنظومة في انتعاش الاقتصاد وخفض نسبة البطالة خاصة بين الطبقات الفقيرة وانتعاش سوق الصكوك وزيادة اقبال المستثمرين.
 - دعم البحث والتطوير بفتح معاهد متخصصة لتكوين إطارات متخصصة في المالية الإسلامية قصد تشغيلهم في البنوك وباقي المؤسسات المالية الإسلامية، وفتح مراكز بحث وتقديم مساعدات للجامعات من أجل البحث في مجال المالية الإسلامية ودعم الابتكارات وإيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي قد تواجهها هذه المنظومة.
 - وجوب تدخل الدولة لتنظيم هذه المنظومة ودعمها عن طريق وضع القوانين والتنظيمات والأطر والتعبئة للمنظومة المالية الإسلامية، وإنشاء مؤسسات مختصة تسعى على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية بشكل مستمر وفقاً لحاجيات السوق المالي الإسلامي ومستلزمات التطور المالي المتسارع، وزيادة الثقة للمستثمرين وبالتالي دفع القطاع الخاص إلى لعب الدور المنوط به في تعريف وتطوير المنظومة المالية الإسلامية مما شكل التلاحم بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص دفعة قوية للنظام المالي الإسلامي، وإنشاء هيآت رقابية ومؤسسات تنظيمية خاصة بالعمل على تسهيل وتطوير أداء سوق المال الإسلامي.
- آفاق الدراسة:** خلال دراستنا التي قمنا بها تبين لنا في الأفق بعض الدراسات التي يمكن أن تؤدي إلى استمرار البحث في الموضوع وهي:

- مقارنة أثر التكافل على حجم أصول المالية الإسلامية لكل من دول ماليزيا والمملكة العربية السعودية والسودان.
- مقارنة أثر التكافل على الناتج الإجمالي الخام لكل من دول ماليزيا والمملكة العربية السعودية والسودان.
- أثر حجم استثمارات مدخرات أو الفوائض التأمينية الخاصة بالتأمين التكافلي على زيادة أرباح شركات التكافل.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم: نهاية الآية 2 من سورة المائدة
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2017)، المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المنامة، البحرين.
- جمعية التكافل المالية، متاح على الخط: <http://www.malaysiantakaful.com.my/About>

MTA/History-of-MTA.aspx، تاريخ الاطلاع 2019/08/14

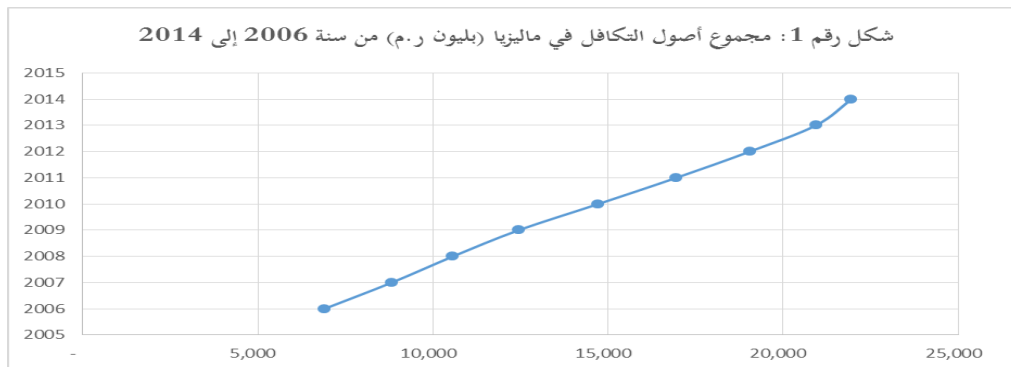
- محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، (2013)، صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح ومكامن التطوير، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 10، العدد 1، ص، ص 7، 8، 9، 10، 11، بتصرف.
- الإمام محمد محمود، موقع إسلام أون لاين، متاح على الخط <https://islamonline.net/29535>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/31.
- سامر مظهر قنطقجي، (2010)، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- وكالة رويتر، متاح على الخط <https://www.reuters.com/sponsored/article/Fintech-a-global-boost-for-Islamic-Finance>، تاريخ الاطلاع 2019/08/14.
- محمد أكرم لال الدين، (2019)، تكافل حقيقي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 39، عدد 465، ص 669.
- موقع وكالة فيتش، متاح على الخط: <https://www.fitchratings.com/research/insurance/islamic-finance-ecosystem-economic-recovery-drive-malaysias-takaful-growth-10-03-2021#:~:text=Islamic%20Finance%20Ecosystem%2C%20Economic%20Recovery%20Drive%20Malaysia's%20Takaful%20Growth,-Wed%2010%20Mar&text=General%20takaful%20accounts%20were%20stable,under%20pandemic%2Drelated%20movement%20restrictions> - تاريخ الاطلاع 2021/05/28 (22:10).
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:
 - Justin Lim, “2019 Malaysia's takaful growth to stay moderate” / The Edge financial daily, متاح على الخط <https://www.theedgemarkets.com/article/malaysias-2019-takaful-growth-stay-moderate>، تاريخ الاطلاع: 2019/08/14.

الملاحق:

الجدول رقم (02): الحجم الإجمالي لأصول التكافل في ماليزيا من 2006 إلى 2014

السنة	مجموع أصول التكافل (بليون ر.م.)	معدلات النمو
2006	6 898	-
2007	8 818	27,83%
2008	10 569	19,86%
2009	12 445	17,75%
2010	14 720	18,28%
2011	16 948	15,14%
2012	19 044	12,37%
2013	20 934	9,92%
2014	21 954	4,87%
	متوسط معدلات النمو	15,75%

المصدر: بنك ناكارا ماليزيا، متاح عبر الخط: www.bnm.gov.my

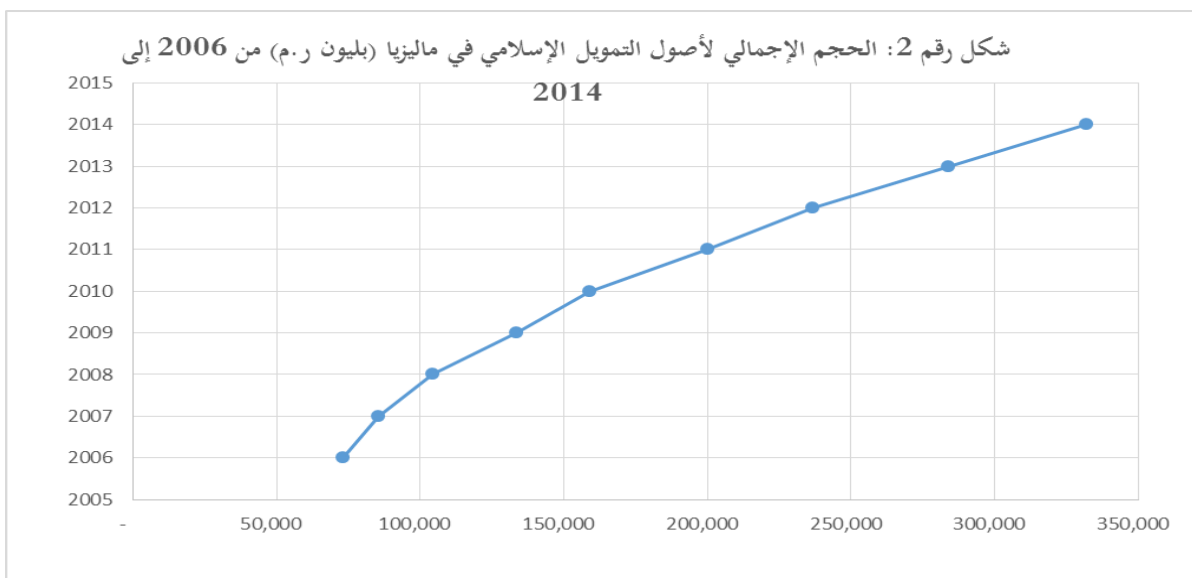


الجدول رقم (03): الحجم الإجمالي لصناديق التمويل الإسلامي في ماليزيا من 2006 إلى 2014

السنة	الحجم الإجمالي لأصول التمويل الإسلامي (بليون ر.م.)	معدلات النمو
2006	73 368	-
2007	85 388	16,38%
2008	104 630	22,53%
2009	133 486	27,58%
2010	159 239	19,29%
2011	200 299	25,79%
2012	236 623	18,13%
2013	283 988	20,02%
2014	331 863	16,86%

متوسط معدلات النمو 20,82%

المصدر: بنك ناكارا ماليزيا، متاح عبر: www.bnm.gov.my



الجدول رقم (04): الحجم الإجمالي لأصول التمويل الإسلامي مع مجموع أصول التكافل (بليون ر.م)

السنة	أصول التمويل الإسلامي Y	أصول التكافل X
2006	73368	6898
2007	85388	8818
2008	104630	10569
2009	133486	12445
2010	159239	14720
2011	200299	16948
2012	236623	19044
2013	283988	20934
2014	331863	21954

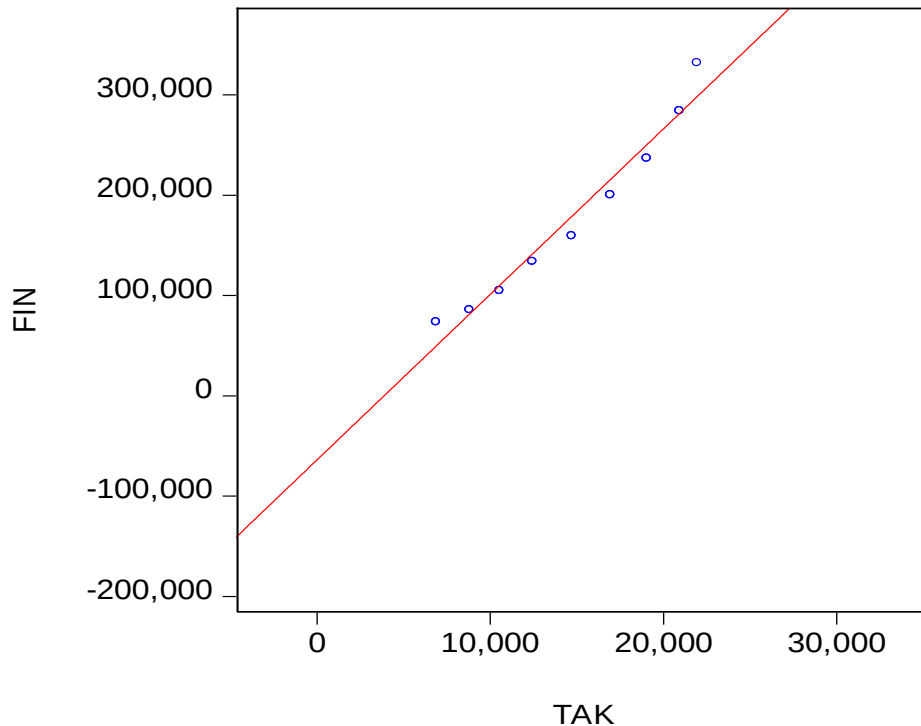
من إعداد الباحثين اعتماداً على المعطيات السابقة ومخرجات برنامج Excel

$$\text{الميل } b = 16,50365581 = \text{SLOPE}(D41:D49;E41:E49)$$

$$\text{الثابت } a = -63893,86363 = \text{INTERCEPT}(D41:D49;E41:E49)$$

$$Y = 16,50365581 X - 63893,86363$$

الشكل رقم (03) العلاقة الطردية بين أصول التكافل وحجم أصول التمويل الإسلامي - مخرجات نظام Eviews:



الجدول رقم (05): يبين مخرجات نظام EViews 10:

Dependent Variable: FIN

Method: Least Squares

Date: 07/04/21 Time:

00:15

Sample: 2006 2014

Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-63893.86	19672.50	-3.247877	0.0141
TAK	16.50366	1.264387	13.05269	0.0000
R-squared	0.960535	Mean dependent var		178764.9
Adjusted R-squared	0.954897	S.D. dependent var		90882.74
S.E. of regression	19301.14	Akaike info criterion		22.76685
Sum squared resid	2.61E+09	Schwarz criterion		22.81067
Log likelihood	-100.4508	Hannan-Quinn criter.		22.67227
F-statistic	170.3727	Durbin-Watson stat		0.717120
Prob(F-statistic)	0.000004			